ـ 4 ـ

أنطون برانـدر، **الرأسماليّة والتقدُّم الاجتماعيّ**. ترجمة جان جبّور. بيروت: مؤسّسة الفكر العربيّ، 2024. 160 ص.

يبحث هذا الكتاب، كما يأتي في تعريفه، في التحديات المعاصرة التي تواجه التقدم الاجتماعي في ظل الرأسمالية بوجه عام، ولا سيما التحديات التي واجهت المجتمعات الغربية خلال الحقبة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. يتناول الكتاب آليّات التفاعل بين الرأسمالية والمجتمعات التي ازدهرت فيها، محاولًا تبيان الأسباب التي تعوّق التقدم الاجتماعي في العصر الحالي، ويبحث في إمكان استعادة المجتمعات مسيرة تقدمها.

يركز مؤلف الكتاب على التدهور البيئي المتزايد بوصفه واحدًا من أبرز الأسباب التي تعوق التقدم الذي شهدته المجتمعات الغربية، والتي تضع مستقبل هذه المجتمعات الاستهلاكيّة في موقف حرج، وتحول دون استمرار مسيرة تقدمها.

كما يتناول دور العولمة في تغيير خريطة الصناعة العالمية وتأثيرها في التقدم الاجتماعي في البلدان العربية. وفي هذا السياق يناقش المؤلف كيف تسبب دخول الدول الآسيوية دائرة التجارة الدولية بمعضلات جديدة لتلك الدول، وبخاصة مع دخول الصين الاقتصاد المُعولم. ويتناول أيضًا التحديات التي فرضتها ثورة المعلوماتية على العمالة الغربية، التي وجدت نفسها معلقة بين منافسة البلدان ذات الأجور المنخفضة والتقدم التقني الجديد، وذلك في ظل سياسات حكومية قاصرة عن معالجة تلك المشكلة.

من هنا يركز المؤلف على ضرورة إعادة التفكير في السياسات العامة، بحيث يتم التعاطي مع تطور المجتمعات وتغيّر الديناميات الاقتصادية، بنهج جديد يشدّد على التلاحم بين الرأسمالية والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعرف بالرأسمالية الاجتماعية. ويركز هذا النمط الاقتصادي على تحويل أهداف الربح التقليدية نحو تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية، ويستند إلى فكرة مفادها أن الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تكون محركًا للتغيير الاجتماعي الإيجابي، بحيث تُشجَّع الشركات على تبني مسؤوليات اجتماعية وبيئية.

وهكذا، يرى المؤلف أن الرأسمالية يمكن تطويرها لتصبح رأسمالية اجتماعية تعطي الأولوية للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعيّة. ويكمن جوهر الرأسمالية الاجتماعية في أن الأسواق تعمل بصورة أفضل من خلال إدارة الدولة الاقتصاد الكلي إدارة سليمة. كما تفترض الرأسمالية الاجتماعية وجود شبكة دعم اجتماعي قوية من شأنها أن تعزز إنتاج رأس المال. ومن خلال خفض نسبة الفقر، تتقلص الفجوة بين الطبقات وتزيد نسبة المشاركة في سوق رأس المال. كما تسهم الرأسمالية الاجتماعية في رعاية الأسواق ومراقبتها، والحد من احتكار بعض القوى السوق والتلاعب بالأسعار بما يتوافق ومصالحهم الشخصية.